إمكانية التقاضي الإلكتروني في اليمن

The Possibility of Electronic Litigation in Yemen

د. غالب عبدالله غالب القعيطي
أستاذ مشارك، القسم الخاص، كلية القانون، جامعة حضرموت
dr.gh.qu@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/10/5 تاريخ القبول: 2025/11/19

الملخص:

يستهدف هذا البحث دراسة نظام التقاضي الإلكتروني؛ بوصفه أحد مظاهر التحوُّل الرقمي في مجال العدالة، مع التركيز على مدى إمكانية تطبيقه في الجمهورية اليمنية. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل النصوص القانونية اليمنية ذات الصلة، واستقراء الواقع العملي للمحاكم اليمنية من حيث جاهزيتها التقنية والتنظيمية. وخلص البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات، أهمها أن تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في اليمن يواجه تحديات تشريعية وفنية متعددة، تتمثل في غياب الإطار القانوني المنظم لهذا النظام، وضعف البنية التحتية الرقمية، وضعف البنية التحتية الخدمية، فضلًا عن محدودية الوعي المؤسسي بأهميته. كما أوصى البحث بضرورة تحديث التشريعات الإجرائية، وإعداد بيئة تقنية آمنة تضمن فاعلية هذا النظام وتحافظ على ضمانات العدالة.

الكلمات المفتاحية:
- التقاضي الإلكتروني
- العدالة الرقمية
- التحول الرقمي
- القضاء اليمني
- البنية التشريعية

ABSTRACT:

This study aims to examine the system of electronic litigation as one of the manifestations of digital transformation in the field of justice, with a particular focus on its applicability in the Republic of Yemen. The researcher adopted the descriptive-analytical approach to analyze the relevant Yemeni legal texts and to assess the practical reality of Yemeni courts in terms of their technical and organizational readiness. The study concludes that the implementation of electronic litigation in Yemen faces several legislative and technical challenges, including the absence of a comprehensive legal framework regulating this system, the weakness of the digital infrastructure, service infrastructure and the limited institutional awareness

Key Words:
- **Electronic litigation**
- **Digital justice.**
- **Digital transformation**
- **Yemeni judiciary**
- **Legislative framework.**

of its importance. The research recommends updating procedural legislation and establishing a secure technical environment that ensures the effectiveness of this system while safeguarding the indemnities of justice.	

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحوُّلاتٍ رقميَّةً واسعةَ النطاق، شملت مختلف مجالات الحياة، وكان القضاء من بين القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر بهذا التطوُّر، من خلال إدخال الوسائل الإلكترونية في إجراءات التقاضي، فيما أصبح يُعرَف بنظام التقاضي الإلكتروني. ويُقصَد به استخدام الوسائل التقنية الحديثة في مباشرة إجراءات الدعوى القضائية وإدارتها، ابتداءً من قيدها إلكترونيًا، ومرورًا بتبادل المذكرات والمستندات بين الخصوم، وعقد الجلسات عن بُعد، وانتهاءً بإصدار الأحكام وتنفيذها إلكترونيًا.

أولًا: أهمية الموضوع

تزداد أهمية هذا الموضوع في ظل التوجه العالمي نحو العدالة الرقمية، وما فرضته جائحة كورونا من تحديات استدعت الإسراع في اعتماد وسائل غير تقليدية لضمان استمرار مرفق القضاء. كما تزداد الأهمية من حيث ما أثبتته التجارب المقارنة، لا سيما في الدول المتقدمة، أنَّ التقاضي الإلكتروني يسهم في تعزيز كفاءة العمل القضائي، وتقليص زمن الفصل في القضايا، وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة.

كما تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا حديثًا، يتقاطع مع مسار الإصلاح القضائي في اليمن، ويواكب التوجه العالمي نحو التحوُّل الرقمي. كما تكمن أهميته في سعيه إلى تحليل مدى جاهزية النظام القضائي اليمني لاعتماد التقاضي الإلكتروني، من حيث الإطار التشريعي والبنية التحتية والوعي المؤسسي، وتقديم رؤية علمية تساعد صانع القرار على بلورة سياسة تشريعية وقضائية متكاملة؛ لتفعيل هذا النظام، بما يحقق العدالة الرقمية.

ثانيًا: أهداف البحث

لا شك أننا من خلال هذا البحث نسعى إلى أن تكون اليمن ضمن الدول المواكبة لتحديث المنظومة القضائية، ومواكبة التحوُّل الرقمي المتسارع في شتى مناحي الحياة، ومن تلك القضاء والتقاضي، وفيما يأتي أبرز الأهداف التي تريد الدراسة الوصول إليها أو تحقيقها:

1- الحد من ظاهرة بطء التقاضي، وتقليص المدة الزمنية للفصل في القضايا، عبر تقديمها إلكترونيًا، والتخلُّص من الأسلوب التقليدي

2- سرعة البت مع الحفاظ على المبادئ العامة في القواعد الإجرائية، مثل علانية الجلسات وحق الدفاع.

3- توفير قاعدة بيانات رقمية يسهل للأطراف الوصول إليها، ومعرفة سير الدعاوى حتى ولو من خارج الدولة

4- تقليل الأعباء المالية وتكاليف التقاضي.

ثالثًا: أسباب اختيار الموضوع

ننطلق في اختيارنا لموضوع البحث إمكانية التقاضي الإلكتروني في اليمن من دوافع عدَّة، أبرزها، أنَّ التقاضي الإلكتروني يُعَدُّ من المظاهر الجديدة للتحوُّل الرقمي في العدالة؛ إذ أظهرت أزمة كورونا الحاجة الماسَّة إلى استخدام التقنية الرقمية لاستمرار إجراءات التقاضي؛ لما لذلك من أهمية خاصة فيما يخصُّ بعضَ النزاعات، كالأحوال الشخصية والتجارية.

رابعًا: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن القضاء اليمني، رغم إدراكه لأهمية التحوُّل الرقمي في مجال العدالة، لا يزال يفتقر إلى إطار قانوني وتنظيمي وتقني متكامل، يسمح بتطبيق نظام التقاضي الإلكتروني بصورة فعَّالة. كما يبرز التساؤل عن مدى إمكانية تكييف القواعد الإجرائية الحالية مع متطلبات هذا النوع من التقاضي، وضمان توافقه مع المبادئ العامة للمحاكمة العادلة المنصوص عليها في التشريعات اليمنية.

إضافة إلى أنَّ تطبيق هذا النظام في الدول النامية، ومنها الجمهورية اليمنية، يواجه جملة من التحدّيات البنيوية والقانونية والتقنية والخدمية؛ نظرًا لضعف هذه البنى، وغياب التشريعات المنظِّمة للتعاملات الإلكترونية القضائية، واعتماد المحاكم اليمنية بدرجة كبيرة على الوسائل الورقية التقليدية. فإلى أيِّ مدًى يتَّفق نظام التقاضي الإلكتروني مع المبادئ والضمانات المقرَّرة في قوانين المرافعات التقليدية، وما هي الضوابط اللازمة لاعتماده من غير الإخلال بحقوق الخصوم؟

خامسًا: منهجية البحث

سيعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف نظام التقاضي الإلكتروني من الناحية النظرية والقانونية، وتحليل النصوص ذات الصلة في التشريعات اليمنية، مع بيان مدى ملاءمتها لتطبيق

هذا النظام في الواقع العملي. ويقوم هذا المنهج على تحليل المفاهيم والأحكام القانونية المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني، واستنباط النتائج من خلال الاستقراء العلمي للنصوص والمبادئ القانونية، من غير اللجوء إلى المقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة.

سادسًا: أدوات البحث ومصادره

سيعتمد الباحث على المصادر القانونية الرسميَّة، مثل القوانين اليمنية ذات الصلة (كقانون المرافعات والتنفيذ المدني، وقانون الإثبات، وقانون المعاملات الإلكترونية إن وجد)، إضافةً إلى الفقه القانوني العربي، والأجنبي ما أمكن ذلك، والدراسات الأكاديمية، والبحوث المحكَّمة، التي تناولت موضوع التقاضي الإلكتروني، من منظور عام، أو خاص بالبيئة العربية. كما سيتم الرجوع إلى بعض التقارير الصادرة عن المؤسسات القضائية اليمنية والمنظمات الدولية المهتمة بتطوير العدالة الرقمية، لدعم التحليل بالواقع العملي.

سابعًا: نطاق البحث وحدوده

يقتصر نطاق البحث على دراسة إمكانية تطبيق التقاضي الإلكتروني في اليمن من الزاوية القانونية والفنية والتنظيمية، من غير التطرُّق إلى الجوانب المقارنة مع تجارب الدول الأخرى. وسيتناول البحث التفاصيل التقنية البحتة بإيجاز، والتركيز على التحليل القانوني للإطار التشريعي والمؤسسي، الذي يحكم أو يمكن أن يحكم تطبيق هذا النظام في القضاء اليمني، مع بيان مزايا استخدام هذا النظام وعيوبه، والضوابط التي يجب أن تحكمه.

ثامنًا: خطة البحث

يتوزع البحث على عدد من المباحث والمطالب، تبدأ بتحديد الإطار المفاهيمي للتقاضي الإلكتروني، ثم بيان واقعه ومتطلباته في اليمن، وتنتهي بتحليل التحدّيات القانونية والفنية التي تواجه تطبيقه، أو إمكانية تطبيقه، مع تقديم بعض المقترحات والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار العام للتقاضي الإلكتروني

إن التقاضي الالكتروني مصطلح قانوني حديث، ولم يطرح إلى اليوم كنظام قانوني قائم بذاته في التشريعات العربية، فضلًا عن التشريع اليمني؛ نظرًا لحداثته من جهة، وعدم تطبيق مضامينه المشتملة على نوع جديد من المرافعات في الأنظمة القضائية، لدى غالبية دول العالم من جهة أخرى، باستثناء بعض الدول، كالإمارات

حيث أطلقت النيابة العامة بإمارة دبي من خلال موقعها الإلكتروني www.dxbpp.gov.ae النظام الإلكتروني لشكاوي المتقاضين وإجراءات التقاضي، ومحكمة جُدَّة كأوَّل محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني. وعليه سنقسم هذا الفصل على المطلبَيْنِ الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني وطبيعته القانونية.

المطلب الثاني: مزايا التقاضي الإلكتروني وعيوبه.

المطلب الأول

مفهوم التقاضي الإلكتروني وطبيعته القانونية

التقاضي الإلكتروني أسلوب مُحدَثٌ لإدارة الخصومة القضائية، يتم عبر الوسائل التقنية الحديثة، بحيث تُرفع صحيفة الدعوى وتُقيَّد إلكترونيًا، ويُعلن الخصوم بواسطة البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية، كما تُعقَد الجلسات بواسطة تقنيات الاتصال المرئي، وتصدر الأحكام وتُبلغ عبر المنصات الرقمية الرسمية. ولأن الموضوع ربما يكون جديدًا أو حديثًا في دراسته، وربما يكون صعب التطبيق في المنظور القريب؛ لذلك سنتوسع في تعريف بعض المصطلحات، وعليه نقسم هذا المطلب إلى الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للتقاضي الإلكتروني.

الفرع الأول

مفهوم التقاضي الإلكتروني

أولًا: تعريف التقاضي الإلكتروني:

تعددت التعريفات الفقهية للتقاضي الإلكتروني؛ فذهب بعض الفقهاء إلى أنه "استخدام الوسائل الإلكترونية في مباشرة الإجراءات القضائية، المتعلِّقة بالدعوى، بدءًا من رفعها وحتى صدور الحكم فيها"[1]. وعُرِّفَ أيضًا بأنه نظام تقني، من خلاله يمكن للمدعي أن يرفع دعواه، يسجّلها ويقدّم المستندات، يحضر الجلسات، ويصدر الحكم في النزاع من دون أن ينتقل إلى مبنى المحكمة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الإلكتروني[2].

ويُعْرَّف كذلك بأنه: "سلطة لمجموعة متخصّصة من القضاة، بالنظر في الدعوى، ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج شبكة

الربط الدولية "الإنترنت" وبرامج الملفَّات الحاسوبية الإلكترونية؛ للنظر في الدعاوى، والفصل فيها؛ بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى، والتسهيل على المتقاضين"[3].

ويُعَرِّف آخَرُ التقاضي الإلكتروني بأنه: "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيًا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم إدخال هذه المستندات وفحصها عن طريق الموظف المختص – شكليًّا –، وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض، وإرسال إشعار إلى المتقاضي يخبره بما تمَّ بشأن هذه المستندات"[4]. هذا يجعلنا أن نتطرق إلى تعريف المحكمة الإلكترونية والمقصود بالدعوى القضائية الإلكترونية.

تعريف المحكمة الإلكترونية: تقوم فكرة[5] المحكمة الإلكترونية على تشبيك الأجهزة القضائية كلِّها، وضمِّها ضمن إطار تفاعلي واحد، وذلك يستلزم ابتداء استخدام الأنظمة التقنية في عمل كل دائرة قضائية على حدةٍ، وربطها معًا؛ لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية، ولتجري الاتصالات بين المؤسسات القضائية عبر الوسائل نفسها، ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق الورقية، والملفَّات، والأرشيفات، على نحوٍ يُتيح سرعة الوصول إلى المعلومات، وسرعة استرجاعها، والربط فيما بينها[6].

المقصود بالدعوى القضائية الإلكترونية: يقوم المحامي أو المتقاضي في إطار المحكمة الإلكترونية بتسجيل دعواه إلكترونيًا. فيبعث بالعريضة الافتتاحية عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان الإلكتروني المخصَّص لاستقبال الدعاوى. وهذا الموقع يكون متاحًا أربعًا وعشرين ساعة يوميًا في أيَّام الأسبوع السبعة كلِّها. ومن الناحية التقنية تَتَسَلَّمُ العريضةَ الافتتاحيَّةَ ومستنداتِ الدعوى الإلكترونية الشركةُ القائمةُ على إدارة هذا الموقع – أو الفريق التقني الخاص بالقضاء أو المحكمة –، ثُمَّ تقوم بإرسالها إلى المحكمة المختصَّة إلى المكان المحدَّد ليتسلمها كاتبُ الضبط المختص بالمحكمة فيفحص الوثائق ويسجل القضية، ثم يرسل للمتقاضي برسالة إلكترونية يُعلِمُهُ فيها بتسلُّم المستندات والإجراء المتخذ بشأنها كتسجيل الدعوى، وتاريخ أوَّل جلسة[7].

الفرع الثاني

الطبيعة القانونية للتقاضي الإلكتروني

الرأي الراجح في الفقه يرى أن التقاضي الإلكتروني ليس نظامًا مغايرًا، بل هو امتداد للتقاضي التقليدي؛ لأن القواعد الإجرائية الجوهرية تظلُّ واحدة، مثل مبدأ المواجهة والعلانية وحقِّ الدفاع، وإنما تختلف وسائل مباشرة الإجراءات وطرقها فقط[8].إذن فالطبيعة القانونية للتقاضي الإلكتروني هي طبيعة قضائية، تندرجُ ضمنَ

الإجراءات القانونية، ولا يختلف عن التقاضي التقليدي، إلا في وسائله وأساليبه. فهو عبارة عن تطبيق التكنولوجيا الحديثة على جميع إجراءات التقاضي، بدءًا من تقديم الدعاوى ووصولًا إلى إصدار الأحكام. تشمل هذه الطبيعة استخدام منصَّاتٍ إلكترونية متخصّصة لعقد الجلسات الافتراضية، وتبادل المذكرات والمستندات، وإصدار الأحكام، مع مراعاة الضوابط والإجراءات القانونية التي تضمن سرعة العملية القضائية وكفاءتها.

المطلب الثاني

مزايا التقاضي الإلكتروني وعيوبه

الفرع الأول

مزايا التقاضي الإلكتروني

أولًا: تسريع الفصل في القضايا: يساعد التقاضي الإلكتروني في تقليل التأخير والزمن المُهدَر في الإجراءات التقليدية؛ إذ إنَّ رفع الدعوى إلكترونيًا، تبادل المستندات، الجلسات الإلكترونية، تحقِّق سُرعة كبيرة في إنجاز الإجراءات. من هنا يرى الباحثون أن التقاضي الإلكتروني يقلّل من التأخير في الإجراءات التقليدية، من خلال رفع الدعاوى، وتبادل المستندات إلكترونيًا [9].

ثانيًا: تسهيل وصول المتقاضين إلى العدالة: يقلِّل التنقُّل والسفر، ويتيح للمتقاضين في المناطق النائية أو ذوي الحركة المحدودة الاستخدام من أيِّ مكان متَّصل بالإنترنت الدخول إلى النظام القضائي. من هنا تشير بعض الدراسات إلى أنَّ المنظومة الإلكترونية تسهّل على الأفراد في المناطق النائية الوصولَ إلى العدالة[10].

ثالثًا:خَفْض التكاليف والمصاريف: تخفيض التكاليف المتعلّقة بالمستندات الورقية، التنقُّل، الجلسات الحضورية، استئجار محامين، أو دفعات إضافية للنفقات المرتبطة بموعد المحكمة. أوضح بعض الدراسات أن اعتماد القضاء الإلكتروني يؤدي إلى تقليص التكاليف الورقية والتنقل وحضور الجلسات المباشرة[11].

رابعًا: توفير الوقت والجهد: من خصائص التقاضي الإلكتروني أنه يقلِّل الإجراءات المعقدة، التكرار، الانتظار الطويل، ومواعيد الجلسات التي تحتاج حضورًا شخصيًّا، مما يوفّر وقتًا كبيرًا لجميع الأطراف، بما في ذلك القضاة والمحامين والمتقاضين. لذلك بينت بعض الدراسات أنَّ المنظومات الرقمية تختصر الإجراءات المطوَّلة، وتوفر وقتًا لجميع أطراف الدعوى[12].

خامسًا: زيادة الشفافية ومراقبة الأداء القضائي: لأن الإجراءات موثَّقة إلكترونيًا، وهذا يعطي إمكانية الاطلاع على مآلات الدعوى، والمواعيد، والمستندات، وهذا يعزز من شفافية النظام القضائي ومساءلة الأداء. لذلك يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن التوثيق الإلكتروني للإجراءات يعزّز الشفافية والرقابة المؤسسية[13].

سادسًا: الإدارة الأفضل للقضايا والمحاكم: عبر الرقمنة يمكن تحسين تنظيم القضايا، تتبُّعها، تبويبها، والاستفادة من البيانات والإحصائيات؛ لتحديد القضايا المتراكمة، ومعالجتِها بكفاءة. وفي ذلك يرى البنك الدولي أنَّ الرقمنة تساعد على إدارة القضايا بكفاءة من خلال قواعد البيانات والإحصاءات القضائية[14].

سابعًا: تقليل العبء الإداري والورقي: من خلال الاستغناء عن الأوراق والمستندات الورقية، يخفض النظام الإلكتروني أهمية التخزين الفيزيائي للملفات، ويقلل من الأخطاء التي قد تنتجُ عن المستند الورقي، مثل الضياع أو التشويه. يذكر بعضُ الدراسات أنَّ الاستغناء عن الملفَّات الورقية يقلّل الأخطاء المحتملة، ويخفِّف العبء على الموظفين[15].

ثامنًا: السلامة القضائية وضمان حقوق الأطراف: رغم وجود تحديات، فبعض الدراسات تشير إلى أن التقاضي الإلكتروني إذا ما ترافق مع تشريعات وضوابط حاسمة، يمكن أن يدعم سلامة المداولة القانونية من حيث إعلانات صحيحة، نظافة في تبادل الوثائق، وضمانات التوقيع الإلكتروني وهويات الأطراف. وقد خلصَ بعض الأبحاث إلى أن وجود تشريعات واضحة للتوقيع الإلكتروني والإعلان يضمن حماية حقوق الأطراف وسلامة المداولة[16].

الفرع الثاني

عيوب التقاضي الإلكتروني

فيما يأتي نقدم أبرز العيوب على النحو الآتي:

أولًا: ضعف الضمانات الإجرائية والعدلية:

السرعة التي يحققها النظام الإلكتروني قد تأتي على حساب ضمانات العدالة الجوهرية، كحق الدفاع، والمواجهة، والعلنية. وقد أكَّد أحَدُهُم أنَّ: "التحوُّل الإلكتروني في القضاء لا يجوز أن يُختزل في عنصر السرعة فقط؛ لأن ضمانات الخصوم هي جوهر العدالة ذاتها"[17].

ثانيًا: التهديدات الأمنية وسرقة الهوية الرقمية:

تواجه المنصات القضائية الرقمية خطر الاختراق أو التلاعب بالبيانات، وهو ما قد يؤدي إلى تزوير المستندات أو انتحال الشخصية. وقد أشار تقرير صادر عن جامعة بنسلفانيا (2021م) إلى أن "تهديد سرقة الهوية الإلكترونية يعد من أخطر التحدِّيات أمام المحاكم الرقمية الحديثة"[18].

ثالثًا: إشكالية الإخطار والتبليغ الإلكتروني:

لا يضمن التبليغ الإلكتروني تحقُّقَ العلم الفعلي لدى المتقاضي؛ إذ قد يتجاهل أحدُهما الرسالة، أو لا يتلقَّى الإشعار أصلًا، مما يُخِلُّ بمبدأ المواجهة بين الخصوم. وقد تناولت (لي جينغ Li, Jing) هذا الإشكال في دراستها (حماية حقوق التقاضي في الإخطار الإلكتروني) مُوضِحةً أنَّ الإخطار الرقمي قد يُضعِف من ضمانات الخصم في العلم والرَّد[19].

رابعًا: انحسار دور المرافعة الشفوية وضعف التفاعل الإنساني:

تُضْعِف الجلسات الافتراضية الحضورَ الإنسانيَّ، والتفاعُلَ الشفهيَّ الذي يُعدّ ركنًا في العدالة العلنية، مما يؤثر في القاضي في تقدير الانفعالات وسلوك الأطراف. ووجود تحدّيات تقنية وبشرية مختلفة، واختلال التوازن بين سرعة الإجراءات والتمكين من حق الدفاع الأصيل، وصعوبة تطبيق مبدأ علنيَّة الجلسات[20].

خامسًا: ضعف الثِّقة في المستندات والتوقيعات الإلكترونية:

إثبات صحة التوقيع أو المستند الإلكتروني يظلُّ من أكثر المسائل إثارةً للجدل في القضاء، خصوصًا عند غياب النصوص القانونية المنظمة. ويذكر أنَّ المستند الإلكتروني لا يَرقَى إلى مرتبة الدليل الكامل، إلا إذا وُضِعت له ضوابط تشريعية دقيقة[21].

سادسًا: انتشار الدعاوى الكيدية أو التافهة:

إنَّ سهولة تقديم الدعوى إلكترونيًا قد تؤدي إلى زيادة الدعاوى غير الجِدّيَّة أو الكَيْدِيَّة، التي تُرهِق النظام القضائي. وقد ذكر تقرير جامعة بنسلفانيا المشار إليه أنَّ سهولة الوُصول إلى المنصة الإلكترونية قد تُغري الأفراد بالتقاضي العبثي[22].

سابعًا: صعوبة تقييم الأدلة الرقمية:

تتطلَّبُ الأدلَّة الإلكترونية فحصًا تقنيًّا متخصِّصًا، يصعُبُ على القاضي العادي تقديرُه، مما قد يثير تضاربًا في آراء الخبراء. لذلك تمثّل الأدلة الرقمية تحدِّيًا حقيقيًا أمام القضاء التقليديّ؛ بسبب تعقيدها الفني[23].

المبحث الثاني

الضوابط الإجرائية للتقاضي الإلكتروني

يُعدّ التقاضي الإلكتروني من أبرز مظاهر التحوُّل الرقمي في العدالة الحديثة؛ إذ يسعى إلى تحقيق العدالة الناجزة، وتسهيل الإجراءات، وتسريع الفصل في المنازعات، عبر استخدام الوسائط التقنية المعتمدة رسميًا، غير أنَّ هذا النمط من التقاضي يستلزم وضع ضوابط دقيقة، تضمن سلامة الإجراءات وعدالتها، وتمنع أي إخلال بمبادئ التقاضي الأساسية، كالعلنيَّة، والمواجهة، وحقِّ الدفاع.

وتنقسم هذه الضوابط على ضوابط شكليَّة، تتعلَّق بسلامة الإجراءات الإلكترونيَّة من حيثُ الشَّكلُ والمظهر القانوني، وضوابط موضوعيَّة، تتعلَّق بسلامة مضمونها، ونتائجها، وآثارها القانونية. نتناول هذه الضوابط في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

الضوابط الشكليَّة للتقاضي الإلكتروني

أولًا: ضبط الهُوِيَّة الرقمية للمتقاضين:

يُعَدُّ التحقُّق من الهُوِيَّة الرقميَّة شرطًا جوهريًا لصحَّة أي إجراء إلكتروني؛ إذ يجب أنْ يتمتَّع كُلُّ طرف بوسائل تحقُّقٍ موثوقةً ومعتمدةً من الجهة القضائية، مثل التوقيع الإلكتروني أو الدُّخول عبر بوَّابة موثَّقة حكوميًا[24]، ويُقابل هذا في الإجراءات التقليدية التحقُّق من الشخصيَّة عبر الوثائق الرسمية أو الوكالة القانونية[25].

ثانيًا: توثيق الإجراءات إلكترونيًا:

يجب أن تكون جميع المعاملات القضائية الإلكترونية قابلة للتوثيق والحفظ الرقمي، بما يسمح بالرجوع إليها عند الحاجة، ويضمن مبدأ العلنية والشفافية في العمل القضائي[26]، وقد نصّتْ غالبُ التشريعات الحديثة، كالنظام السعودي، ونظام المعاملات الإلكترونية الإماراتي، على أنَّ للمحرَّرات الإلكترونية ذات الحُجِّيَّةِ القانونيةَ المقرّرة للمحررات الورقية متى استوفتْ شروط الأمان والاعتماد الرقمي[27].

ثالثًا: ضمانات التبليغ الإلكتروني:

التبليغ أحد أهم مراحل الخصومة القضائية، ومن ثَمَّ يجب أنْ يتمَّ وِفقَ آليَّةٍ تضمنُ وُصُولَ الإشعار إلى المعنيّ علمًا يقينيًا أو قريبًا من اليقين، مثل الإشعار عبر البريد الإلكتروني الموثَّق، أو الرسائل النَّصِّيَّة الرسميَّة للمنصَّة

القضائية[28]، وتُعد إثباتات الإرسال والتسلُّم الرقميَّة بديلًا عن التبليغ الورقيِّ التقليديِّ متى توافرت فيها معايير الموثوقية[29].

رابعًا: حماية سِرِّيَّة المعلومات القضائية:

تُعَدُّ السرِّيَّةُ من أهمِّ ضمانات التقاضي الإلكتروني؛ إذْ يجبُ اتخاذ التدابير التقنيَّة لمنع تسريب البيانات الشخصية أو مستندات الدعوى أو اختراقها[30]، وهذا يعني أنه أصبح من الضرورة بمكان أنَّ الأنظمة الإلكترونية الحديثة تُلزِمُ الجهاتِ القضائيَّةَ باتباع بروتوكولات أمْنٍ سيبراني متقدِّمة؛ لحماية معلومات المتقاضين.

المطلب الثاني

الضوابط الموضوعية للتقاضي الإلكتروني

أولًا: احترام مبدأ المواجهة بين الخصوم:

على الرغم من الطابع الافتراضي للجلسات الإلكترونية، يجب أن يُتَاح لكل طرفٍ الاطلاعُ على مذكّرات الطرف الآخر ومستنداته، وأنْ يتمكَّن من الردِّ عليها وفق مبدأ المساواة بين الخصوم[31]، ومبدأ المواجهة أيضًا. ويتحقَّق ذلك من خلال تمكين الخصوم من الدُّخول إلى ملفات الدَّعوى الإلكترونية في أيِّ وقت[32].

ثانيًا: ضمان علنيَّة الجلسات:

يجب ألا تؤدي الوسائطُ الإلكترونيَّةُ إلى انتقاص مبدأ العلنيَّة، إلا في الأحوال التي يُجِيزُ فيها القانون السِّرِّيَّةَ حمايةً للنظام العام أو الآداب العامَّة[33]، ويجوز تحقيق العلنيَة ببثِّ الجلسات إلكترونيًا، أو بتمكين الجمهور من الحضور الافتراضي عبر المنصَّات الرسميَّة[34].

ثالثًا: حيادُ القاضي واستقلالُه إلكترونيًا:

يتطلب النظام الإلكتروني تصميم بيئة رقمية، تمنع أي تأثير أو تلاعب في قرارات القاضي، وتحافظ على سِرِّيَّة مداولاته واستقلاله في إدارة الجلسة[35]، من هنا يجب أنْ تتضمَّن المنصَّةُ أدواتٍ تقنيَّةً تمكِّنُ القاضيَ من السيطرة الكاملة على الجلسة الافتراضية، بما يحقّق حُسنَ سَيرِ العدالة.

رابعًا: حُجِّيَّةُ الأحكام والقرارات الإلكترونية:

تتمتَّعُ الأحكام القضائية الصادرة إلكترونيًا بالحُجِّيَّةِ نفسِها المقرّرة للأحكام الورقية متى صدرتْ عن جهةٍ قضائيَّةٍ مختصَّةٍ وتمَّ توقيعُها إلكترونيًا بواسطة القاضي المعتمَد[36]، ويُعدّ التوقيع الإلكتروني المعتمَد قرينةً قانونيَّةً على صدور الحُكم مِمَّنْ نُسب إليه ما لم يثبُتِ العكس[37].

المبحث الثالث

التحديات القانونية للتقاضي الإلكتروني

يمثل التقاضي الإلكتروني نقلةً نوعيَّةً في أساليب إدارة العدالة، غير أنَّ تطبيقه العمليَّ في البيئة العربية بصورة عامة وفي البيئة اليمنية بصورة خاصة ما يزال يواجه جُملَة من التحدِّيات القانونية التي تَحِدُّ من فاعليته، سواء في مرحلة التشريع أو في مرحلة التطبيق العملي داخل المحاكم. ويمكن تصنيف هذه التحديات على نوعين رئيسَيْنِ، هما: تحدياتٌ تشريعيَّةٌ، تتعلَّق بغياب النصوص القانونية المنظمة أوْ قصورها، وتحدياتٌ عمليَّةٌ، تتصل بالتطبيق، والبنية التحتية، وضمانات العدالة. وعليه نتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

التحدِّيات التشريعيَّة للتقاضي الإلكتروني

من أبرز التحديات القانونية التي تواجه التقاضي الإلكتروني هو القصور التشريعي في تنظيم هذا النمط الحديث من العدالة؛ إذ إنَّ غالب القوانين العربية، بما فيها قانون المرافعات المدنية اليمني، صِيغَتْ في زمنٍ لمْ تكنْ فيه الوسائل الإلكترونيَّة جزءًا من المنظومة القضائية.

يُعَدُّ غياب تشريعات متكاملة تنظم الإجراءات الإلكترونية أحدَ أهمِّ أسباب ضعف التطبيق؛ إذ يفتقر بعض القوانين العربية –ومنها اليمن– إلى نصوص صريحة في الإثبات، والتوقيع الإلكتروني، والطعن في القرارات الرقمية. لهذا يمثِّلُ الفراغ التشريعي عقبةً أمام تحقيق العدالة الرقمية في البيئة القانونية العربية[38].

لا شكَّ أنَّ التغلُّب على الصعوبات التقنية لتحقيق متطلبات التقاضي الإلكتروني لا يكفي؛ لأَّن هناك صعوباتٍ قانونيَّةً وإداريَّةً يجب التغلُّب عليها؛ أهمها الصعوبات التشريعية، التي تتمثَّل في عدم وجود تشريعاتٍ كافية، من قوانينَ وطنيَّةٍ، ومعاهداتٍ دوليَّةٍ تنظِّمُ أحكامَ التقاضي الإلكتروني، ثم الأُمِّيَّة القانونية لبعض دول العالم الثالث –ومنها اليمن– التي لمْ تُلِمَّ بشكلٍ كافٍ بماهِيَّةِ الوسائل الحديثة، وآليَّة استخدامها، وتخشى اللُّجُوءَ إلى التكنولوجيا في التقاضي، وعدم مرونة قضاء بعض الدول تجاه تفسير القواعد القانونية التقليدية لمسايرة مستجدَّات الحياة العصريَّة والأنماط الحديثة عبر شبكة الإنترنت، فضلًا عنْ أنَّ رفع الدَّعوى بالطُّرق الإلكترونية يحتاجُ ميزانيَّاتٍ كبيرةً لإنشاء البنى التحتية بكافة مستلزماتها، من أجهزةٍ ومعدات وشبكات، وكذلك تطوير الموارد البشرية من خلال تدريب موظَّفي المحاكم وتأهيلهم.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات والتخوُّفات التي يراها البعض نرى ضرورة التحوُّل التقني في الإجراءات، وإيجاد الحلول التي تَحِدُّ من هذه الصعوبات.

ولا شك أن هذه الصعوبات يمكن التغلُّب عليها، وإن من مزايا التقاضي الإلكتروني ما يدعو إلى بذل الجهد والوقت والفكر والمال للتغلب على هذه الصعوبات، ويكفي في هذا الصدد أنَّ التحوُّل التقنيَّ للتقاضي الإلكتروني سيسهم في تحقيق العدالة الناجزة، وتيسير سبل التقاضي على المتقاضين(39).

والملحوظ أنَّ التشريعات العربية لم تحدد بعدُ الإطارَ القانونيَّ الكاملَ للمرافعات عبر الوسائل الإلكترونية، سواء من حيث صِحَّةُ الإخطارات القضائية الإلكترونية أو من حيثُ حُجِيَّةُ المستندات الرقمية أو ضوابط جلسات التقاضي عن بُعد.

ففي قانون المرافعات اليمني رقم (40) لسنة 2002 وتعديلاته بالقانون رقم (2) لسنة 2010م، لا يوجد به أيُّ نصوص تنظم استخدام الوسائل الإلكترونية في الدعوى القضائية أو التبليغ الإلكتروني، ما يجعل تطبيق التقاضي الإلكتروني من الصعوبة بمكان.

كما أنَّ قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية اليمني رقم (15) لسنة 2004 يركِّز على الجوانب التجارية من دون التطرُّق إلى الحُجِّيَّة القضائية للمحرَّرات الإلكترونية في الإثبات(40).

أما على الصعيد المقارن، فقد حاولتْ بعض الدول العربية، كالإمارات والسعودية، سدَّ هذا الفراغ؛ إذْ نصَّ نظام المحاكم الإلكترونية الإماراتيُّ على الاعتراف بالإجراءات الرقمية، في حين أقرَّ نظامُ المرافعاتِ السُّعوديُّ الإلكترونيُّ لعام 2020 صِحَّة الإشعارات الإلكترونية والمستندات المرسلة عبر منصة "ناجز"(41).

وعليه، فإن غياب الإطار التشريعي الواضح في بعض الدول، ومنها اليمن، يؤثر في مبدأ المشروعية القضائية، ويُضعِف ضماناتِ العدالة الرقمية؛ إذ تبقى الإجراءات خاضعةً للاجتهادات غيرِ المستقرَّة، وهو ما قد يُهدِّدُ الثقة العامة في النظام القضائي الإلكتروني؛ إذ لا توجد في القانون اليمني أحكامٌ تُجيز انعقاد الجلسات القضائية عبر الوسائل المرئية، أو تسمحُ بتبادل المذكرات إلكترونيًا، أو تُقِرُّ بحُجِيَّةِ الإشعارات الرقمية في التبليغ القضائي. كما أنَّ قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2004م اقتصر على الجوانب التجارية، ولم يمتدَّ ليشمل المحرَّرات القضائية، أو بياناتِ الدعاوى(42).

لذلك نرى أنَّ على المشرِّع اليمني أنْ يتدخَّل وبصورة عاجلة في تعديل القوانين الإجرائية، بما تتماشى مع التحوُّل الرقمي في القضاء، وذلك من خلال إضافة بعض النصوص، أو الفصول تخصُّ التقاضي الإلكتروني

وآليته وإجراءاته؛ ذلك أنَّ التقاضي الإلكتروني يتطلب أساسًا بنيةً تشريعيةً ترتكز عليها في سبيل إضفاء الشرعية على جميع الإجراءات المتخذة.

المطلب الثاني

التحدّيات العمليَّة والإجرائيَّة للتقاضي الإلكتروني

إلى جانب القصور التشريعي، تواجه العدالة الإلكترونية تحدياتٍ عمليةً وإجرائيةً تتعلَّق بآليات التنفيذ، والبنية التحتية، وكفاءة الموارد البشرية، وضمانات العدالة.

أولًا: ضعف البنية التحتية التقنية والخدمية:

إنَّ أول هذه التحديات يتمثل في ضعف البنية التقنية للمحاكم في غلب الدول العربية، وخاصة اليمن، حيث تعاني المحاكم من نقص في التجهيزات التقنية، وقصور في الربط الشبكي الآمن، وغياب المنصات الإلكترونية المتخصصة بإدارة الدعاوى، واعتماد المحاكم على الوسائل الورقية، يجعل تطبيق التقاضي الإلكتروني أمرًا بالغ الصُّعوبة[43]. بل نحن في اليمن في تحدٍّ أمام البنية التحتية الخدمية، فانقطاع الكهرباء باستمرار لساعات طويلة، وعدم توافر المواد المشغّلة من محروقات تجعلُنا أنْ نتريَّث في الإقدام على خطوة التحدِّي التشريعي؛ حتى نستقرَّ في الجانب التقني والخدمي.

إن العمل بمحكمة إلكترونية يستلزم تجهيزها بطريقة تقنية، تمكن كُلًّا من القضاة والخصوم وكذا الموظفين التابعين لها، من متابعة كل إجراءات الدعاوى، بطريقة إلكترونية، ومن أهم هذه الوسائل التقنية الحاسب الآلي، إنشاء شبكة داخلية، السجلَّات الإلكترونية، وإنشاء الموقع الإلكتروني للمحكمة[44].

فقصور الجانب التقني يُعَدُّ حجر الزاوية في نجاح أي نظامِ تقاضٍ إلكتروني، غير أنَّ ضعف شبكات الاتصال، وتكرار انقطاع الخدمة، أو محدودية الأجهزة التقنية في بعض المحاكم، يؤدي إلى تعطيل سير الدعوى أو تأخير الفصل فيها. بل إنَّ من أبرز معوقات التقاضي الإلكتروني ضعفَ التجهيزات التقنية، وهو ما يُعرقل تحقيق العدالة الناجزة[45].

ثانيًا: ضعف الكادر القانوني والتقني:

أو متطلبات الكادر البشري، فالتحوُّل الرقمي في القضاء يحتاج إلى تدريب مستمر للقضاة والموظفين، غير أن بعض الأنظمة القضائية العربية تعاني من ضعف التأهيل الرقمي — ومنها اليمن – ويؤكد ذلك رأيٌ أنَّ القصور

في التأهيل التقني لأعضاء السلطة القضائية من أبرز معوِّقات العدالة الإلكترونية[46]. ونحن نرى ذلك أحد المعوقات في اليمن.

وتتمثل هذه المتطلبات في مجموعة من الفنيين والمتخصصين في المجال التقني يتولَّون العمل بهذه الأجهزة باعتبارهم على دراية وخبرة بالبرامج الحاسوبية، ويتمثل هؤلاء في الآتي:

1. **قُضَاة المحكمة:** وهم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين، يباشرون المحاكمات عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة الإلكترونية، ضمن نظام قضائي، وهؤلاء يباشرون تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني وتدوينها في ملف الدعوى الإلكترونية من خلال جملة من الإجراءات، ويُصدِر هؤلاء القضاة أوامر إلى مجموعة من الموظفين المتخصصين في الحاسوب، الذين يطلق عليهم كتبةَ المواقع الإلكترونية، وهم في الأصل أُمَنَاء ضبطِ المحكمة؛ للقيام بتحضير أطراف النزاع أو محاميهم ومباشرة المحاكمة، ويتم تدوينها إلكترونيًا بالصوت والصورة، إذ يتم الاستماع لتصريحاتهم ومرافعاتهم، وتُنقَل هذه العملية بعد تصويرها إلى جُزءٍ من موقع دائرة المعلوماتية، وتتجسَّد بهذا علنيَّة المحاكمة الإلكترونية[47].

2. **كُتَّابُ المواقع الإلكترونية[48]:** وهم مجموعة من الموظفين التابعين للمحكمة، والمتخصصين في تقنيات الحاسوب، وتصميم المواقع الإلكترونية وإدارتها، يقومون بمهامَّ عدَّةٍ، أهمها:

أ. تسجيل الدعاوى وإرسالها إلكترونيًا مع ما تتضمنه من وثائق وأدلة إثبات، ويمكن إرسالها عن طريق الماسح الضوئي والاحتفاظ بالأصل لإرساله إلى المحكمة حال طلبها بذلك[49].

ب. استيفاء الرسوم إلكترونيًا بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني.

ج. تجهيز جدول مواعيد الجلسات.

د. الاتصال بأطراف الدعوى، وتبليغهم بالحضور بمواعيد انعقاد الجلسات، والتأكد من صفة كلٍ منهم، سواء كانوا أطراف الدعاوى أو الشهود، وذلك قبل إدخالهم إلى موقع المحكمة (موقع القاضي).

3. **المحامون:** وهم أعوان القضاء، يستوجب خضوعهم لدورات تكوينية في علم الحاسوب وتصميم البرامج والمواقع الإلكترونية، كما يفترض تجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة والمعدات الحاسوبية، التي تمكنهم من الحضور لجلسات المحاكمة قصد المرافعة وتقديم طلبات، ويمثل هذا العمل نوعًا حديثًا من أنواع الممارسة المهنية للمحاماة.

4. **المبرمجين وإدارة المواقع:** هم مجموعة من الفنيين المختصين بالمجال الإلكتروني، يعملون على الأجهزة التقنية، ويستخدمون البرامج الإلكترونية. تقوم هذه الفئة بمتابعة الإجراءات من أقسام مجاورة وخارج قاعة المحكمة؛ من أجل معالجة كل عطل أو خطأ حال حدوثه، وحماية النظام من الفيروسات، كما يقدمون المساعدة لكُتَّاب المواقع الإلكترونية في القيام بواجباتهم في المجال التقني.

المبحث الرابع

إمكانية التقاضي الإلكتروني في اليمن

يمثّل التقاضي الإلكتروني أحد أبرز التحولات التي يشهدها القضاء المعاصر في ظل الثورة الرقمية، غير أنّ إمكانية تطبيقه في الدول النامية – ومنها الجمهورية اليمنية – ما تزال محدودة؛ نتيجة لعوامل تشريعية ومؤسسية وتقنية واجتماعية متشابكة. وسيتناول هذا المبحث تحليل مدى قابلية تطبيق التقاضي الإلكتروني في اليمن من خلال ثلاثة مطالب: الإطار التشريعي والمؤسسي، المعوقات التقنية والاجتماعية، ثم المتطلبات والضمانات اللازمة للتفعيل.

المطلب الأول

الإطار التشريعي والمؤسسي للتقاضي الإلكتروني في اليمن

أولًا: يُلاحظ أن المنظومة التشريعية اليمنية لم تتناول بعدُ مفهومَ التقاضي الإلكتروني، سواء بشكل مباشر أو ضمني. فقانون المرافعات والتنفيذ المدني رقم (40) لسنة 2002م وتعديلاته بالقانون رقم (2) لسنة 2010م، ينظم إجراءات التقاضي وفق النموذج الورقي التقليدي، بدءًا من قيد الدعوى وتبادل المذكرات إلى صدور الأحكام. ولم يتضمّن القانون أي نصوص تُجيز رفع الدعاوى إلكترونيًا، أو تبليغ الخصوم بالوسائل الرقمية.

ثانيًا: إنَّ قانون الإثبات رقم (21) لسنة 1992م لا نجده يواكب التطوُّرات الحديثة في مجال المستندات الإلكترونية؛ إذ لا يعترف إلا بالوثائق الورقية الموقعة بخط اليد، رغم أنَّ التوقيع الإلكتروني أصبح اليوم أحد الأدوات المعترف بها في التشريعات المقارنة لإثبات التعاملات القانونية والقضائية على السواء. لكنَّ قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2004م اقتصر على الجوانب التجارية ولم يمتد ليشمل المحررات القضائية أو بيانات الدعاوى[50]. وبالتالي نحن بحاجة إلى تطوير قانون الإثبات.

ثالثًا: تجدر الإشارة إلى أنَّ وزارة العدل اليمنية أبدتْ في السنوات الأخيرة اهتمامًا بفكرة التحوُّل الرقمي للعدالة؛ إذ أطلقت عام 2019 مشروعًا تجريبيًا، بعنوان «تطوير العدالة الرقمية»، هدفُه إعداد بنية تقنية أوليَّة

لإدارة الدعاوى إلكترونيًا في بعض المحاكم الكبرى، غير أن المشروع توقّف نتيجة للظروف السياسية والإدارية الراهنة[51].

رابعًا: نجد أن اليمن شاركت في بعض المبادرات الإقليمية ذات الصلة، ومنها البرنامج الذي أطلقتْهُ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للتحول الرقمي في القضاء العربي عام 2020، وهو ما يعكس اهتمامًا مؤسسيًا بالنقلة التقنية وإن لم يتحقَّقْ فعليًا بَعدُ[52].

خامسًا: يمكن القول إنّ الإطار القانوني اليمني لا يزال غيرَ مهيَّأٍ لتبني نظام التقاضي الإلكتروني، وأنَّ أيَّ تجربة رقمية محتملة ستظل رهينة تعديلات تشريعية جذرية تتضمن:

أ- الاعتراف بحجية المستندات الإلكترونية.

ب- السماح برفع الدعاوى وقيدها إلكترونيًا.

ج- تنظيم التبليغات القضائية عبر الوسائل الرقمية.

د- تحديد المسؤولية القانونية عن الأعطال التقنية أو اختراق المنصات.

المطلب الثاني

المعوقات التقنية والاجتماعية لإمكانية التقاضي الإلكتروني في اليمن

أولًا: من الناحية التقنية، تُعدّ البنية التحتية الرقمية في اليمن من الأضعف عربيًا؛ إذ إنَّ نسبة انتشار الإنترنت لا تتجاوز 27% من السكان وفق تقرير المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية (2022)، كما أنَّ غالب المحاكم لا تمتلك أنظمة حاسوبية متكاملة، ويُدَارُ العمل القضائي فيها يدويًا[53].

ثانيًا: لا تتوافر لدى السلطة القضائية شبكة مركزية موحَّدة لإدارة الدعاوى، كما أنَّ ضعف خدمة الكهرباء والاتصال بالإنترنت في المحافظات الداخلية يجعل التواصل الإلكترونيَّ شبه مستحيل، فضلًا عن غياب وحدات دعم فني داخل المحاكم.

ثالثًا: من الناحية الأمنية، فإنّ ضعف تشريعات حماية البيانات الشخصية يُعدّ من أبرز العوائق أمام إنشاء منصَّة قضائية إلكترونية، نظرًا لما ينطوي عليه العمل القضائي من تداول معلومات حسَّاسة قد تتعلق بالأشخاص أو الشركات أو القضايا الجنائية. وقد أكَّد أبو زيد (2020) أنّ غياب تشريع متكامل لحماية البيانات في الأنظمة العربية – ومنها اليمن – يزيد من احتمالية الاختراق وتسريب المعلومات، مما يُضعِف الثقة بالمنظومة الرقمية[54].

رابعًا: من جانب آخر، هناك معوقات اجتماعية وثقافية لا تقل أهميةً عن المعوقات التقنية؛ إذ يَميل غالبية المتقاضين إلى الشكل التقليدي للتقاضي؛ بوصفه الضامنَ لحضور القاضي ماديًا وسماع الأطراف مباشرة. وقد أظهرت دراسة السالمي (2022) أنّ الثقة المجتمعية في القضاء الإلكتروني العربي ما تزال محدودة بسبب الارتباط الثقافي بين العدالة والحضور الفيزيائي أمام المحكمة[55].

خامسًا: يضاف إلى ذلك الوعي التقني لدى المحامين والموظفين القضائيين في اليمن إذ لا يزال محدودًا، إذ لم تُدرج مهارات إدارة الملفات الرقمية أو استخدام المنصات الإلكترونية ضمن التدريب القضائي، مما يعمّق الفجوة بين التقاضي الورقي والتقاضي الإلكتروني.

المطلب الثالث

المتطلبات القانونية والتقنية لتفعيل التقاضي الإلكتروني في اليمن

أولًا: يتطلب تفعيل التقاضي الإلكتروني في اليمن إصلاحًا تشريعيًا شاملًا، يبدأ بتعديل قانون المرافعات اليمني، بإضافة فصل خاص بعنوان «في التقاضي الإلكتروني»، يتضمن أحكامًا تنظّم رفع الدعوى، تبليغ الخصوم، تبادل المذكرات، وحجية المستندات الإلكترونية. ويمكن استلهام نماذج من النظام السعودي للمرافعات الشرعية المعدل لعام 2022، الذي أدرج أحكامًا خاصة بالمحاكم الإلكترونية، إلى جانب العمل على إصلاح تشريعات أخرى ذات العلاقة مع نظام التقاضي الإلكتروني.

ثانيًا: يُستحسن إصدار قانون لحماية البيانات الشخصية يُنظّم جمع البيانات القضائية ومعالجتها وتخزينها، ويضع عقوبات على تسريبها، على غرار نظام حماية البيانات الشخصية السعودي لعام 2021، الذي أسند مهمة الإشراف إلى الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)[56].

ثالثًا: من الناحية المؤسسية، يجب إنشاء منصَّة إلكترونية موحَّدة تابعة لوزارة العدل تُدَارُ مركزيًا، وتتيح للمحاكم والمتقاضين والمحامين رفع القضايا ومتابعتها إلكترونيًا، مع توفير البنية التقنية للأمن السيبراني، وضمان النسخ الاحتياطية الدورية للبيانات.

رابعًا: في الإطار البشري، لا بد من تأهيل الكوادر القضائية والإدارية عبر برامج تدريبية على إدارة الأنظمة الرقمية، وتضمين مهارات التقاضي الإلكتروني ضمن مناهج المعهد العالي للقضاء وكليات الحقوق في الجامعات اليمنية.

خامسًا: ينبغي إطلاق حملات توعية قانونية ومجتمعية لتعزيز ثقة المواطنين بنظام العدالة الرقمية، وإبراز مزاياها في تسريع الفصل في القضايا وتقليل التكاليف وتحقيق الشفافية.

سادسًا: على الصعيد المقارن، يمكن لليمن الاستفادة من تجارب الدول العربية الرائدة في هذا المجال، مثل تجربة دولة الإمارات في "المحاكم الذكية"، التي أطلقتْها دائرة القضاء في أبوظبي منذ 2018، وتجربة المملكة المغربية في "المنصة الرقمية للتقاضي الإداري"؛ إذ تُعدّان نماذج ناجحة، يمكن تكييفها مع الواقع اليمني[57].

الخاتمة

في ختام هذا البحث أظهرت الدراسة حجم التحديات التي تعترض تطبيق هذا النظام بالذات في اليمن، لكنها كشفت في الوقت ذاته عن فرص واعدة لإصلاح النظام القضائي. ومن ثمّ، فإنَّ ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات يهدف إلى وضع أسس علمية وعملية لتفعيل العدالة الرقمية بما ينسجم مع متطلبات العصر ويحافظ على ضمانات التقاضي العادل، وهي على النحو الآتي:

أولًا: النتائج:

1. تبيّن من خلال الدراسة عدم وجود إطار قانوني متكامل للتقاضي الإلكتروني في اليمن، وأن التشريعات اليمنية الحالية، وعلى رأسها قانون المرافعات والتنفيذ المدني، لا تتضمن نصوصًا صريحة تنظم إجراءات التقاضي الإلكتروني، سواء فيما يتعلق بقيد الدعوى إلكترونيًا أو في تبادل المذكرات والمستندات أو في عقد الجلسات عن بُعد. وهو ما يخلق فراغًا تشريعيًا يحول دون التطبيق الفعلي لهذا النظام.

2. أظهرت النتائج ضعف البنية التحتية الرقمية للمحاكم اليمنية، وأنَّ مغالب المحاكم اليمنية تفتقر إلى التجهيزات التقنية الأساسية اللازمة لتفعيل التقاضي الإلكتروني، بما في ذلك شبكات الاتصال الموثوقة، وأنظمة الحماية الإلكترونية، والمنصَّات المخصصة لإدارة الدعاوى القضائية رقميًا. ويرجع ذلك إلى ضعف التمويل والإمكانات الفنية والبشرية المتخصصة في هذا المجال.

3. أظهرت النتائج ضعف البنية التحتية الخدمية، فاليمن بحاجة إلى بناء خدماتي متكامل، وخاصة منظومة الكهرباء، التي أصبحت العمود الفقري للتنمية المستدامة، ومن دونها سوف تظل المشكلات وعدم التقدُّم في جميع نواحي الحياة، وليس في التقاضي فحسب.

4. تبيّن غياب الإطار المؤسسي والتنظيمي الداعم للتحول الرقمي في القضاء، وأن القضاء اليمني لا يمتلك إلى الآن خطة استراتيجية واضحة المعالم لتبنّي التحوُّل الرقمي، كما يفتقر إلى وحدات أو إدارات متخصصة تُعنَى

بإدارة العدالة الإلكترونية، والإشراف على تطوير أنظمتها وتشغيلها، الأمر الذي ينعكس سلبًا على جاهزيته المؤسسية.

5. أظهرت الدراسة محدودية الوعي القانوني والمؤسسي بأهمية التقاضي الإلكتروني، وأنَّ ضعف الثقافة القانونية والتقنية لدى القضاة والمحامين وموظفي المحاكم يشكل أحد أبرز العوائق أمام تطبيق التقاضي الإلكتروني؛ إذ لا يزال التعامل الورقي هو السائد والمألوف في بيئة العمل القضائي اليمني.

6. خلص البحث إلى أن التقاضي الإلكتروني لا يتعارض من حيث المبدأ مع مبادئ العدالة وضمانات المحاكمة العادلة، وأن تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني لا يُخِلّ جوهريًا بضمانات العدالة، متى ما وُضع له إطار قانوني يضمن علانية الجلسات، وحق الدفاع، وسلامة الإثبات الإلكتروني، وسِرِّيَّة البيانات، وهو ما يستلزم تعديلات تشريعية دقيقة تواكب التطور التكنولوجي.

7. يتضح من نتائج البحث إمكانية تطبيق التقاضي الإلكتروني في اليمن مشروطة بتوافر الإرادة التشريعية والسياسية، وأنَّ تطبيق هذا النظام ممكن في المدى المتوسط، شريطة أن تتبنَّى الدولة خطة وطنية شاملة للتحول الرقمي في القضاء، تتضمن تحديث البنية التشريعية والتقنية، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية.

8. أوضحت الدراسة الحاجة إلى تحديث التشريعات الإجرائية وتضمينها نصوصًا خاصة بالتقاضي الإلكتروني، وأن تعديل قانون المرافعات وقانون الإثبات اليمنيَيْنِ أصبح ضرورة ملحّة لإدخال مفاهيم مثل "الدعوى الإلكترونية"، و"المحاضر الرقمية"، و"التوقيع الإلكتروني القضائي"، بما يضفي الشرعية القانونية على الإجراءات الرقمية في سائر مراحل التقاضي.

9. بيّنت النتائج أهمية التعاون بين السلطات والمؤسسات ذات الصلة لتفعيل العدالة الرقمية، وأن نجاح مشروع التقاضي الإلكتروني يتطلب تنسيقًا وثيقًا بين السلطة القضائية ووزارات العدل والاتصالات والتعليم العالي، فضلًا عن الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية والتقنية لتطوير بنية تحتية آمنة وفعّالة.

ثانيًا: التوصيات:

1. نوصي المشرّع اليمني إصدار تشريع خاص ينظم التقاضي الإلكتروني في اليمن، من خلال إعداد قانون متكامل يُنظّم التقاضي الإلكتروني بكافة مراحله، ابتداءً من تسجيل الدعوى إلكترونيًا، ومرورًا بتبادل المستندات والمذكرات عبر المنصات الرقمية، وانتهاءً بإصدار الأحكام وتنفيذها إلكترونيًا، مع ضمان الحفاظ على مبادئ العدالة وحقوق المتقاضين.

2. ينبغي مراجعة القوانين الإجرائية القائمة وتحديثها وتعديلها لتتلاءم مع البيئة الرقمية، كقانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني، وقانون الإثبات اليمني، بإضافة نصوص تُجِيز استخدام الأدلة الإلكترونية، وتعترف بالتوقيع الرقمي، وتحدّد إجراءات انعقاد الجلسات الافتراضية، بما يحقق التكامل بين القواعد التقليدية ومتطلبات العدالة الرقمية.

3. نوصي بتبني خطة وطنية لتحديث، وتطوير البنية التحتية التقنية، والرقمية في المحاكم اليمنية، تتضمن إنشاء أنظمة اتصال آمنة، ومنصات إلكترونية موحَّدة لإدارة الدعاوى، ونظم أرشفة رقمية لحفظ الملفات القضائية، مع ضمان أمن المعلومات وحماية الخصوصية.

4. نوصي بإنشاء إدارة أو مركز وطني ضمن هيكل السلطة القضائية يُعنَى بتطبيق التقاضي الإلكتروني، ووضع السياسات والمعايير التقنية والقانونية اللازمة، ومتابعة مراحل التنفيذ والتحديث المستمر للنظام.

5. نوصي بتنظيم برامج تدريب وتأهيل متخصصة للقضاة، وأعضاء النيابة العامة، والمحامين، وموظفي المحاكم عن مهارات التعامل مع المنصات الإلكترونية، وإجراءات التقاضي الرقمي، واستخدام التوقيع الإلكتروني وأمن البيانات.

6. نوصي بتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التحول الرقمي في القضاء من خلال تنفيذ حملات توعوية وإعلامية موجهة للجمهور العام، لتعريف المتقاضين بمزايا التقاضي الإلكتروني وإجراءاته، بما يعزز الثقة المجتمعية في هذا النظام، ويُسهِم في تقبُّله، والتعامل معه بفاعلية.

7. نوصي بدراسة تجارب الدول العربية التي سبقت اليمن في تطبيق التقاضي الإلكتروني، والاستفادة منها، مثل السعودية والإمارات؛ للاستفادة من خبراتها التشريعية والتنظيمية والفنية، وتكييفها بما يتناسب مع البيئة القانونية اليمنية.

الهوامش:

([1]) محمود الكيلاني: التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، عمان – دار الثقافة، 2020م، ص45.

([2]) د. ليلى عصماني: نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، بحث منشور في مجلة الفكر، العدد (13)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد يخضر بسكرة، دون سنة نشر، ص217.

([3]) حازم محمد الشرعة: التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، ص57.

([4]) محمد عصام الترساوي: تداول الدعوى القضائية بين المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013م، ص66.

([5]) يرتبط مصطلح المحكمة الالكترونية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التقاضي الالكتروني الذي يعد مصطلحًا حديث النشأة، ظهر بظهور وسائل التقنية الحديثة، ولا نجد له أثرًا في الكتب والمراجع القانونية والفقهية القديمة. ويعرف التقاضي الالكتروني بأنه سلطة المجموعة المتخصصة من القضاة النظاميين بالنظر في الدعاوى، ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام قضائي معلوماتي متكامل الأطراف والوسائل. كما يعرف أيضاً بأنه: "عملية نقل مستندات التقاضي الكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني، مع إخضاع هذه الوسائل والإجراءات للأصول المتبعة في الإثبات بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين للتوسع في تعريف التقاضي الالكتروني. انظر قريباً من ذلك، نهى الجلاء: المحكمة الالكترونية، المجلة المعلوماتية، سورية، السنة الخامسة، العدد 47، كانون الثاني، 2010م، ص50، وما بعدها.

([6]) د. صفاء أوتاني: المحكمة الالكترونية المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012م، ص170.

([7]) د. ليلى عصماني: نظام التقاضي الالكتروني، مرجع سابق، ص217.

([8]) أحمد الزيات: النظام القانوني للتقاضي الالكتروني، منشأة المعارف الإسكندرية، 2022م، ص134.

([9]) محمد الشنقيطي: العدالة الرقمية مستقبل المحاكم الإلكترونية في العالم العربي، مجلة الراسات القانونية، جامعة الأمير سطام، العدد 12، 2023م، ص35-60.

([10]) فهد العتيبي: التقاضي الالكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد 46، العدد 3، 2022م، ص115-140.

([11]) فهد العتيبي: نفس المرجع، ص128.

([12]) محمد الشنقيطي: نفس المرجع، ص47.

([13]) UNODC. E-justice and Digital Courts: A Guide for Policy Makers. United Nations Office on Drugs and Crime, (2020), p. 19.

([14])World Bank. Digital Transformation of the Judiciary. Washington, D.C.: The World Bank (2021), p. 22.

([15]) خالد العمراني: التقاضي عن بعد على الحق في المحاكمة العادلة، المجلة اليمنية للقانون والقضاء، المجلد 8، العدد 2، 2021م، 77-102.

([16]) Almutairi, A. (2021). E-litigation and Access to Justice in the Gulf Region. Arab Law Quarterly, 35(4), 2021, p. 289–312.

([17]) عبدالقادر محفوظ: التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الجزائر، العدد (5)، 2022م، ص65.

([18]) University of Pennsylvania. A Critical Analysis of the Online Court. Journal of International Law, Vol. 42, No. 2, 2021, p. 317

([19]) Li, Jing. A Study on the Protection of Litigation Rights in Electronic Service of Process. ResearchGate, 2024.

([20]) انظر، عدنان الغزال: صعوبات التقنية أمام إيجابيات التقاضي الإلكتروني، مقال منشور في صحيفة الوطن السعودية، الخميس 19/ شعبان/ 1445هـ، الموافق 29/فبراير 2024م.

([21]) محمد رزيق: التقاضي الإلكتروني وإشكاليات الإثبات الرقمي، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، العدد (9)، 2023م، ص53.

([22]) A Critical Analysis of the Online Court Doron Menashe, University of Pennsylvania Journal of International Law, vol. 39, NO, 4, 2018, P. 921-953.

([23])Cutting-Edge Evidence: Digital Challenges in Modern Courts. Hastings. Law Journal, Vol. 74, 2023, p. 298

([24]) عبدالله بن ناصر السميري: التقاضي الالكتروني، دراسة مقارنة، جامعة نائف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2021م، ص45.

([25]) ناصر بن صالح الخليفي: القضاء الإلكتروني بين الواقع والمأمول، مجلة القانون والتقنية، جامعة نائف العربية، 2022م، ص77.

([26]) عبدالله محمد عبدالله: التحول الرقمي في القضاء العربي، دراسة مقارنة، مجلة القانون والتكنولوجيا، جامعة نائف العربية، 2021م، ص203.

([27]) فهد بن ناصر العتيبي، التحول الرقمي في القضاء السعودي، مجلة العدالة، وزارة العدل السعودية، العدد 73، 2022م، ص118.

([28]) خالد بن عبد الله السديري، التقاضي الإلكتروني وضمانات العدالة الإجرائية، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2021م، ص65.

([29]) أحمد بن عبد الرحمن الحمد، النظام القضائي الإلكتروني وأثره في العدالة الإجرائية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2020م، ص62.

([30]) ناصر بن صالح الخليفي: القضاء الإلكتروني بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص81.

([31]) عبدالله محمد عبدالله: التحول الرقمي في القضاء العربي، مرجع سابق، ص210.

([32]) عبدالله بن ناصر السميري: التقاضي الالكتروني، مرجع سابق، ص49.

([33]) أحمد بن عبد الرحمن الحمد، النظام القضائي الإلكتروني وأثره في العدالة الإجرائية، مرجع سابق، ص70.

([34]) ناصر بن صالح الخليفي: القضاء الإلكتروني بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص85.

([35]) خالد بن عبد الله السديري، التقاضي الإلكتروني وضمانات العدالة الإجرائية، مرجع سابق، ص72.

([36]) عبدالله محمد عبدالله : التحول الرقمي في القضاء العربي، مرجع سابق، ص212.

([37]) عبدالله بن ناصر السميري: التقاضي الالكتروني، مرجع سابق، ص54.

([38]) عبدالقادر محفوظ: التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة، مرجع سابق، ص70.

([39]) انظر، د. عبدالرحيم بن سيف القصابي: تحديات التقاضي عبر التكنولوجيا الرقمية في سلطنة عمان في ضوء الفلسفة التشريعية وأصول العدالة، المؤتمر العلمي الثامن لكلية الحقوق جامعة السلطان قابوس، 2024م، ص360-361.

([40]) انظر، د. عبدالله محمد عبدالله العامري: التحديات القانونية للتحول الرقمي في القضاء اليمني، مجلة القانون والقضاء، جامعة صنعاء، 2023، ص57.

([41]) انظر، د. عبداللطيف بن عبدالله بن عبدالعزيز آل الشيخ: التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي: دراسة مقارنة، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، 2022، ص211.

([42]) أسامة محمد عبدالرقيب السقاف: أحكام الإعلان الإلكتروني في إجراءات التقاضي في القانون اليمني، دراسة مقارنة، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، العدد (1)، المجلد الأول، 2021م، ص97.

([43]) راجع في ذلك أيضًا، أسامة محمد عبدالرقيب السقاف: نفس المرجع، ص97.

([44]) انظر، صفاء أوثاني: المحكمة الإلكترونية – المفهوم والتطبيق – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (1)، دمشق، 2012م، ص175.

([45]) أحمد الصياد: التقاضي الإلكتروني بين الواقع والمأمول – دراسة مقارنة – مجلة جامعة الإسكندرية للبحوث القانونية، العدد (12)، 2023م، ص112.

([46]) عبدالرحيم بن سيف القصّابي: التحول الرقمي في العدالة القضائية – التحديات والفرص – جامعة السلطان قابوس، مسقط، 2025م، ص44.

([47]) حازم محمد الشرعة: التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية – نظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق – ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص62.

([48]) زعزوعة نجاة: التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح نظام العدالة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2021-2022م، ص73.

([49]) ناصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي: التقاضي عن بعد – دراسة مقارنة – ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2017، ص132.

([50]) أسامة محمد عبدالرقيب السقاف: أحكام الإعلان الإلكتروني في إجراءات التقاضي في القانون اليمني، دراسة مقارنة، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، العدد (1)، المجلد الأول، 2021م، ص97.

([51]) وزارة العدل اليمنية، تقرير مشروع تطوير العدالة الرقمية، صنعاء، 2019، صـ 12.

([52]) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، التحول الرقمي في القضاء العربي: دراسة مقارنة، مجلة القانون والتكنولوجيا، العدد 4، 2021، صـ 195.

([53]) المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، واقع التحول الرقمي في مؤسسات العدالة اليمنية، تقرير سنوي، صنعاء، 2022، صـ 44.

([54]) محمد أبو زيد: البيانات الشخصية في البيئة الرقمية: رؤية قانونية عربية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة القاهرة، 2020م، صـ 102.

([55]) سالم السالمي: الثقة المجتمعية في القضاء الإلكتروني العربي، مجلة القانون والمجتمع، العدد (3)، 2022م، صـ 66.

([56]) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، نظام حماية البيانات الشخصية، الرياض، 2021م، المادة (4).

([57]) عبدالله محمد عبدالله: التحول الرقمي، مرجع سابق، صـ 203.

المراجع:

المراجع العربية:

أولًا: المراجع الفقهية:

1. أحمد الزيات: النظام القانوني للتقاضي الالكتروني، منشأة المعارف الإسكندرية، 2022م.
2. أحمد بن عبد الرحمن الحمد، النظام القضائي الإلكتروني وأثره في العدالة الإجرائية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2020م.
3. حازم محمد الشرعة: التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م.
4. عبدالرحيم بن سيف القصّابي: التحول الرقمي في العدالة القضائية – التحديات والفرص – جامعة السلطان قابوس، مسقط، 2025م.
5. عبدالله بن ناصر السميري: التقاضي الالكتروني، دراسة مقارنة، جامعة نائف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2021م.
6. محمد عصام الترساوي: تداول الدعوى القضائية بين المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013م.
7. محمود الكيلاني: التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، دار الثقافة – عمان، 2020م.
8. ناصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي: التقاضي عن بعد – دراسة مقارنة – ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2017م.

ثانيًا: الرسائل العلمية:

1. خالد بن عبد الله السديري، التقاضي الإلكتروني وضمانات العدالة الإجرائية، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2021م.
2. زعزوعة نجاة: التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح نظام العدالة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2021-2022م.

ثالثًا: البحوث والمقالات:

1. أحمد الصياد: التقاضي الإلكتروني بين الواقع والمأمول – دراسة مقارنة – مجلة جامعة الإسكندرية للبحوث القانونية، العدد (12)، 2023م.
2. أسامة محمد عبدالرقيب السقاف: أحكام الإعلان الإلكتروني في إجراءات التقاضي في القانون اليمني، دراسة مقارنة، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، العدد (1)، المجلد الأول، 2021م.
3. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، التحول الرقمي في القضاء العربي: دراسة مقارنة، مجلة القانون والتكنولوجيا، العدد (4)، 2021م.
4. خالد العمراني: التقاضي عن بعد على الحق في المحاكمة العادلة، المجلة اليمنية للقانون والقضاء، المجلد (8)، العدد (2)، 2021م.
5. سالم السالمي: الثقة المجتمعية في القضاء الإلكتروني العربي، مجلة القانون والمجتمع، العدد (3)، 2022م.
6. صفاء أوثاني: المحكمة الإلكترونية – المفهوم والتطبيق – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (1)، دمشق، 2012م.

7. د. عبدالرحيم بن سيف القصابي: تحديات التقاضي عبر التكنولوجيا الرقمية في سلطنة عمان في ضوء الفلسفة التشريعية وأصول العدالة، المؤتمر العلمي الثامن لكلية الحقوق جامعة السلطان قابوس، 2024م.
8. عبدالقادر محفوظ: التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الجزائر، العدد (5)، 2022م.
9. د. عبداللطيف بن عبدالله بن عبدالعزيز آل الشيخ: التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي: دراسة مقارنة، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، 2022م.
10. عبدالله محمد عبدالله: التحول الرقمي في القضاء العربي، دراسة مقارنة، مجلة القانون والتكنولوجيا، جامعة نائف العربية، 2021م.
11. د. عبدالله محمد عبدالله العامري: التحديات القانونية للتحول الرقمي في القضاء اليمني، مجلة القانون والقضاء، جامعة صنعاء، 2023م.
12. عدنان الغزال: صعوبات التقنية أمام إيجابيات التقاضي الإلكتروني، مقال منشور في صحيفة الوطن السعودية، الخميس 19/ شعبان/ 1445هـ، الموافق 29/فبراير 2024م.
13. فهد العتيبي: التقاضي الالكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد (46)، العدد (3)، 2022م.
14. فهد بن ناصر العتيبي، التحول الرقمي في القضاء السعودي، مجلة العدالة، وزارة العدل السعودية، العدد (73)، 2022.
15. د. ليلى عصماني: نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، بحث منشور في مجلة الفكر، العدد (13)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد يخضر بسكرة، دون سنة نشر.
16. محمد رزيق: التقاضي الإلكتروني وإشكاليات الإثبات الرقمي، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، العدد (9)، 2023م.
17. محمد الشنقيطي: العدالة الرقمية مستقبل المحاكم الإلكترونية في العالم العربي، مجلة الراسات القانونية، جامعة الأمير سطام، العدد (12)، 2023م.
18. محمد أبو زيد: البيانات الشخصية في البيئة الرقمية: رؤية قانونية عربية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة القاهرة، 2020م.
19. ناصر بن صالح الخليفي: القضاء الإلكتروني بين الواقع والمأمول، مجلة القانون والتقنية، جامعة نائف العربية، 2022م.
20. نهى الجلاء: المحكمة الالكترونية، المجلة المعلوماتية، سورية، السنة الخامسة، العدد (47)، كانون الثاني، 2010م.

رابعًا: الهيئات والمراكز:

1. المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، واقع التحول الرقمي في مؤسسات العدالة اليمنية، تقرير سنوي، صنعاء، 2022، صـ 44.
2. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، نظام حماية البيانات الشخصية، الرياض، 2021م، المادة (4).
3. وزارة العدل اليمنية، تقرير مشروع تطوير العدالة الرقمية، صنعاء، 2019م.

المراجع الأجنبية:

1. UNODC. E-justice and Digital Courts: A Guide for Policy Makers. United Nations Office on Drugs and Crime, (2020), 19.
2. World Bank. Digital Transformation of the Judiciary. Washington, D.C.: The World Bank (2021), 22.

3. Almutairi, A. (2021). E-litigation and Access to Justice in the Gulf Region. Arab Law Quarterly, 35(4), 2021, 289–312.
4. University of Pennsylvania. A Critical Analysis of the Online Court. Journal of International Law, Vol. 42, No. 2, 2021, p. 317
5. Li, Jing. A Study on the Protection of Litigation Rights in Electronic Service of Process. ResearchGate, 2024.
6. A Critical Analysis of the Online Court 39. Doron Menashe, University of Pennsylvania Journal of International Law, vol. 39, NO, 4, 2018, P. 921-953.
7. Cutting-Edge Evidence: Digital Challenges in Modern Courts. Hastings. Law Journal, Vol. 74, 2023, p. 298